

## العمادي: لانرضى لتاريخ البحرين المُشرف في دعم القضية الفلسطينية أن يلوّث باستضافة وفد صهيوني

خلال الفترة الماضية بدت مستغربة ومتناقضة مع مواقفها التاريخية، ولأعتراف الأسباب والدوافع التي تقف وراءها، فتارة نضاجاً بمشاركة فريق رياضي بحريني في دورة رياضية أقيمت في الأراضي المحتلة ويشرف عليها الكيان الصهيوني، وسابقاً تواجد وفد تجاري صهيوني في المنامة وأخيراً تواجد وفد صهيوني ضمن اجتماعات اليونسكو، محذراً من أن هذا التطبيع المجاني سيؤثر بالسلب على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وعلى القضية الفلسطينية برمته ويُخرج البحرين من دائرة الإجماع العربي والإسلامي.

كما خرجت منها عبر الأزمنة قوافل الدعم والإغاثة للشعب الفلسطيني والمرابطين دفاعاً عن القدس. وأضاف أن الأراضي البحرينية الطاهرة التي استقبلت قيادات الشعب الفلسطيني المقاومة وعقدت فيها مئات المؤتمرات للدفاع عن القضية الفلسطينية وقدمت الكثير والكثير من سبل الدعم للقضية الفلسطينية لانرضى لها أبداً أن توضع في مثل هذه المواقف ويلوّث أرضها صهيانية قتلة. وأشار إلى أن هرولة البحرين نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني



والإسلامية للدفاع عن القدس وفلسطين والتي انطلقت منها المواقف الدولية المُشرفة دفاعاً عن الفلسطينيين وأخرها موقف البحرين المُشرف في الأمم المتحدة من الجرائم الصهيونية ضد غزة والذي أصدنا به في وقتها،

فيه العالم بالجرائم الصهيونية ضد الفلسطينيين، وإن ما حدث في غزة مؤخراً من قتل العشرات وإصابة الآلاف، والتي كان من صور هذا التنديد العالمي اعتذار المنتخب الأرجنتيني لكرة القدم عن اللعب مع فريق صهيوني اعتراضاً على جرائمه في غزة، ثم تسمح البحرين الداعمة للقضية الفلسطينية والمُحبة للشعب الفلسطيني بتواجد وفد صهيوني على أرضها». وأكد العمادي أن الوفد الصهيوني غير مُرحّب به على الأراضي البحرينية التي امتزجت دماء أبنائها بالدماء العربية

قتلة الأطفال والنساء على أراضيها. وقال العمادي: «الشعب البحريني بكل توجهاته وتياراته يرفض جميع أشكال وأنواع التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومثل هذا التواجد يمثل تحدياً لإرادة الشعب البحريني وخروجاً عن قرارات الجامعة العربية وعن الإجماع العربي والإسلامي، وهي خطوة تمثل تطبيعاً مجانياً لا يمكن أن يقبل به الشعب البحريني الوفي للقضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين الأولى». وأضاف «نستغرب السماح بتواجد وفد صهيوني في الوقت الذي يندد

استنكر رئيس لجنة مناصرة الشعب الفلسطيني النيابية والنائب عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي المهندس محمد إسماعيل العمادي السماح بتواجد وفد صهيوني ضمن اجتماعات لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو التي تعقد في مملكة البحرين. وأضاف أن للبحرين قيادة وشعباً تاريخاً مُشرفاً في دعم القضية الفلسطينية يعلمه القاضي والداني، ودائماً ما يشيد به الشعب الفلسطيني وقياداته، ولانرضى أن يُشوّه هذا الدور العظيم من خلال تواجد صهيانية

احتذاءً بتوجهات خليجية ناجحة وتوفير الحياة الكريمة للبحرينيين..

## آل رحمة يدعو النواب إلى تمرير حصر بعض المهن على البحرينيين

إلى توظيف مهنة ضابط صحي، وهكذا.

وأضاف «هذا الاقتراح بقانون يهدف إلى توفير الإطار القانوني للجهة المعنية بسوق العمل لتقوم مستقبلاً بتوظيف بعض الوظائف حسب أعداد الخريجين البحرينيين ومؤهلاتهم، وبما يسمح لهم بالدخول إلى سوق العمل».

وتابع «اليوم نجد أن الكثير من المهن والوظائف المتوسطة والعليا في القطاع الخاص يهيمن عليها الأجانب، ليس لعدم وجود بحرينيين مؤهلين قادرين عن شغلها، وإنما بسبب السيطرة الكاملة للأجانب على تلك الوظائف وفي كثير من الأحيان بسبب سيطرة على الأجانب على وظائف الموارد البشرية في الكثير من الشركات».

وأكد أن الاقتراح بقانون لن تنشأ عنه أية سلبيات أو أضرار بالاقتصاد الوطني كما تذهب لذلك بعض الجهات الحكومية، حيث إن الكثير من الدول المتقدمة والمفتحة اقتصادياً أصبحت تتجه لتوفير الحماية والأولوية لمواطنيها، منوهاً إلى أن التوظيف لن يكون على حساب الكفاءة والمهارة المطلوبة لشغل الوظيفة.



الاقتراح بقانون المعروض على النواب يعطي المرونة اللازمة للوزير المعني بسوق العمل في اختيار المهن التي يشملها التوظيف ونسبته في كل وظيفة، ووضع المعايير والشروط اللازمة لذلك، فالاقترح قد تجنّب الخوض في التفاصيل ليعطي للجهة المعنية مرونة كبيرة في التعاطي مع متغيرات سوق العمل وظروفه وأوضاعه المختلفة.

وقال: ليس المطلوب هو توظيف الوظائف بشكل غير مدروس، وليس مطلوباً توظيفها دفعة واحدة، ولكن يمكن أن يتم الأمر بشكل تدريجي وبعد دراسات لواقع سوق العمل ومخرجات الجامعات من البحرينيين العاطلين عن العمل، مشيراً في هذا السياق إلى تجربة دولة الإمارات التي بدأت بتوظيف مهنة مدخل البيانات في المنشآت الكبرى التي يزيد عدد موظفيها عن ألف، ثم انتقلت

دعا النائب غازي آل رحمة النواب إلى التصويت بالموافقة على اقتراح بقانون تقدم به ويقضي بحصر بعض المهن في القطاع الخاص على البحرينيين سواء بشكل كلي أو جزئي.

وأكد على أهمية الاقتراح بقانون في تمكين البحرينيين من الوظائف العليا والمتوسطة في القطاع الخاص، حيث إن السياسات الحكومية الراهنة أثبتت عدم فاعليتها في تمكين البحرينيين وجعلهم الخيار الأفضل لدى أغلب الشركات والمؤسسات.

وقال إن توظيف الوظائف وتحديد نسب إلزامية تصل إلى ١٠٠٪ في بعضها أصبح توجهاً جديداً لدى الكثير من الدول في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ومنها دول خليجية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

وشدد على أن تلك التوجهات الجديدة أثبتت نجاحها ونجاحتها في الدول التي طبقتها، وذلك انطلاقاً من أولوية توظيف المواطنين وتوفير الوظائف اللائقة لهم وفقاً لمؤهلاتهم الأكاديمية. وأوضح في تصريح صحفي أن

بالتوافق مع الجمعيات المعنية بقطاع الصيد..

## مرافق النواب توافق على مشروع تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية



والاتصالات، قررت اللجنة الموافقة عليه، ويهدف المشروع إلى دعم جهود تنشيط الحركة السياحية والجوية والتجارية.

وذكر أنه نوقش أيضاً اقتراح برغبة بالسماح للمواطنين بالبناء المباشر في الوحدات الإسكانية بعد تسلمهم إياها من وزارة الإسكان، وإلغاء اشتراط الانتظار لمدة عام للبناء أو الإضافة، واقتراح برغبة بمنع محلات بيع قطع الغيار وزينة السيارات والكراجات في الدائرة الأولى بالعاصمة، واقتراح برغبة بمنع إعطاء رخص للأنشطة التي تحتاج إلى مواقف سيارات إذا لم يتوفر في المبنى نفسه موقف للسيارات، وقررت اللجنة الموافقة على جميع الاقتراحات برغبة ورفعها لهيئة المكتب تهيئاً لعرضها على جداول أعمال جلسات المجلس القادمة.

وأضاف أنه جرت كذلك مناقشة مشروع قانون بالتصديق على البروتوكول المعدل والمكمل لاتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الفلبين الموقع بينهما في ١٣ أبريل ٢٠١٧ وبعد الاطلاع على مرثيات وزارة الخارجية ووزارة

مصلحة الصيادين، واستمرارية الحفاظ على الهيرتات ومواقع الصيد، اذ تعتبر الثروة البحرية الثروة الوحيدة، وذلك لشح الثروات الحيوانية والزراعية، ويعتبر الصيد تأمين دخل دائم لمرتادي الصيد، ومن خلال هذا القانون يتم القضاء على بعض السلوكيات التي تسبب في اندثار وقلّة مواقع الصيد وتأثر البحر بشكل كبير.

ووافق على مشروع قانون تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، وذلك بالتوافق مع الجمعيات المعنية بقطاع الصيد.

وافقت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب وبحضور ممثلي الجمعيات المعنية بقطاع الصيد، وعدد من الصيادين، بالإجماع على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، وذلك بالتوافق مع الجمعيات المعنية بقطاع الصيد.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة مؤخراً برئاسة النائب عادل العسومي، حيث ناقش الأعضاء عدداً من المشاريع بقوانين والاقتراحات برغبة.

وعقب الاجتماع صرح عضو اللجنة النائب عبد الحميد النجار بأن التعديل الذي وافقت عليه اللجنة بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية يهدف إلى الحفاظ على